الورشة الاستشارية للمجتمع المدني العربي حول الأمن الغذائي والتغذية

بيروت- لبنان ٤-٥ أيار ٢٠١٢

في ظل الظروف الراهنة والأزمات التي تعصف بالمجتمع الدولي عامة والمجتمع العربي خاصة بسبب الحروب وسوء استخدام للموارد الطبيعية وتنامي مستوى الفقر و المجاعة ، انعقدت ورشتنا الاستشارية للمجتمع المدني العربي حول الأمن الغذائي والتغذية في بيروت- لبنان ٤-٥ أيار ٢٠١٢ ، حيث تبنى المشاركون الذي بلغ عددهم أكثر من خمس و ثلاثين مشارك من ستة عشردولة ، عدة توصيات ومقترحات تستنهض الهمم والإرادة المجتمعية والسياسية والتي تستمد جذورها من القيم الانسانية والأديان والدساتير والمواثيق المحلية والدولية للعمل على احترام كرامة الانسان وتخفيف معاناة الشعوب وتوفير الغذاء كحق من الحقوق الأصيلة وليست هبة أو منة من احد . و نشدد هنا على الدور الهام الذي تلعبه مؤسسات المجتمع المدني العربي في تحقيق السيادة على الغذاء وعلى مطالبتنا الملحة لتحقيق تكامل إستراتيجي مشترك بين الدول العربية، مؤكدين على أن الأزمات والحروب و الاحتلالات هي من الأسباب الرئيسية لتدهور الأمن الغذائي والتغذية في المنطقة.

أهم التوصيات المنبثقة عن الاجتماع و التي سيتم تقديمها في مؤتمر منظمة الأغذية و الزراعة الاقليمي للشرق الأدنى الذي سينعقد في روما من ١٤-١٨ أيار ٢٠١٢ :

أولاً :توصيات اقليمية

التكامل العربي

١. بناء استراتيجية مشتركة لتحقيق الأمن الغذائي القومي تهدف إلى الحد من الاعتماد على الاستيراد مع ضرورة أن تعمل هذه الاستراتيجية الموحدة على مبدأ تحقيق السيادة على الغذاء و تستند إلى:

أ- زيادة الاستثمارات المشتركة في القطاع الزراعي و إنتاج الغذاء و العمل على اطلاق قانون استثمار زراعي عربي موحد مع مراعاة القوانين المحلية المتعلقة بالزراعة لكل بلد لتحقيق الاكتفاء الغذائي .

ب- زيادة مخصصات البحث العلمي في مجال الأمن الغذائي

ج- آلية موحدة للاستيراد
د- بناء مخزون غذائي استراتيجي مشترك لمواجهة المخاطر
ه- العمل على تفعيل سوق عربي مشترك ، وإلغاء التعرفة الجمركية
و- عقد اتفاقات استراتيجية عادلة مع دول مصادر المياه لضمان توفير مياه الشرب والزراعة

٢. أهمية أن يكون المجتمع المدني العربي شريكاً أساسيا في وضع الأولويات وفي التخطيط و التنفيذ والمحاسبة.
٣. اعتماد إستراتيجية تنموية موحدة تعتمد منهج التنمية المستدامة لتقليل الفوارق بين الدول العربية ودعم الدول التي بحاجة للاستثمار في أراضيها وفق مبدأ العدالة والشراكة و القوانين الدولية لتحقيق الأمن الغذائي والسيادة على الغذاء و منع الاستثمارات التي لا تتوافق مع هذه المنهجية.
٤. تفعيل دور جامعة الدول العربية في تعزيز أشكال التكامل العربي وتحقيق السيادة الغذائية لتمكين منظمات المجتمع المدني للنهوض بدورها كاملاً، وإشراك المجتمع المدني في المؤسسات التابعة لها كالمنظمة العربية للتنمية الزراعية.
٥. لاعتبارات إنسانية و أخلاقية لا يجوز اتخاذ أو دعم أي قرار حصار غذائي أو دوائي على أي دولة.
٦. تشجيع و توجيه الاستثمارات العربية نحو البلدان العربية الأقل نموا، و الاستفادة منها لزراعة المحاصيل الحيوية الأساسية كالقمح
٧. الإستفادة من التجارب الناجحة للدول الأخرى، وتعزيز التجارة البينية بين دول الجنوب.

ثانيا :<u>توصيات وطنية</u>

٨. دعم وزارات الزراعة والمؤسسات ذات الصلة في الوطن العربي لتمكينها بالالتزام بمسؤولياتها لتحقيق الأمن الغذائي.
٩. التأكيد على ضمان وصول صغار المزارعين إلى مختلف الموارد الإنتاجية و الأسواق التي تمكن المزارع من بيع منتجاته بشكل مباشر إلى المستهلك مع اهمية البدء بتطبيق ومراقبة الخطوط الطوعية لحيازة الاراضي.

١٠. إنشاء صندوق تمويل صغار ومتوسطي المزارعين لمواجهة المخاطر و إطلاق المنح أو السلف الزراعية بدون فوائد ضمن فترة زمنية طويلة للتسديد
١١. تعزيز دور الإعلام التنموي بهدف نشر و تعزيز الوعي بين المزارعين.

١٢. تمكين صغار المزارعين و التأكيد على حقهم في تنظيم انفسهم في اتحادات وجمعيات ممثله لهم.

١٣. أن يراعى في صياغة الدستور/التشريعات وضع مواد تتضمن تحقيق مبدأ الحق في الغذاء والسيادة عليه.

١٤. تبني استراتيجيات التنمية المستدامة التي تراعي حاجات المجتمع المحلي مع استبعاد كافة اشكال التمييز العرقية والاثنية والجنسوية والعمرية والدينية والطائفية.

ثالثاً : توصيات حول الاطار الاستراتيجي العالمي للأمن الغذائي والتغذيةGFS.

١٥. اعتماد مبدأ السيادة على الغذاء كمبدأ أساسي.

١٦. إزالة التوصيات الخاصة بتطبيق اتفاقات تحرير التجارة.

١٧. التأكيد على مبدأ التنوع الزراعي في مقابل الزراعة الأحادية .

١٨. تبني مفهوم تخضير الاقتصاد وليس اقتصاد جديد اخضر.

١٩. تعتبر الأزمات والحروب من الأسباب الرئيسية لتدهور الأمن الغذائي والتغذية في المنطقة وعلية فإننا نطالب:

أ. تبني مفهوم الحيادية و العدالة في التعاطي مع الأزمات.

ب. ضرورة إشراك مؤسسات المجتمع المدني المتخصصة وقطاعات الأخرى المتأثرة بطريقة منهجية في مرحلة وضع الأولويات و التحليل ووضع المعايير.

ج. عدم تضمين الدعم التنموي على شروط تمتهن كرامة الإنسان في ظل الحصارات والحروب .

د. الفصل بين الكوارث الطبيعية وبين التي هي من صنع الإنسان" كالصراعات والحروب"، واعتبار موضوع الحروب والصراعات موضوع من ضمن الأزمات الممتدة.

ه. تضمين الاطار الاستراتيجي بندا يحث على البحث عن الأسباب الجذرية للحروب والصراعات وصولا لايجاد حلول عادله لها ، مع الزام الجهة المسببة للضرر التبعات القانونية و تبني مبدأ التعويض.

رابعا : توصيات حول للمجتمع المدني العربي

٢٠. تعزيز دور المجتمع المدني في تحقيق الأمن والسيادة الغذائية وتمكينه من ممارسة مهامه كشريك مستقل و فاعل في تحديد الأولويات وفي التخطيط واتخاذ القرار في إطار من الشفافية والمشاركة والمسائلة و المراقبة جنباً إلى جنب مع ممثلي القطاعات الأخرى.

٢١. العمل على تبني مقترح الشبكة العربية للسيادة على الغذاء كآلية مجتمع مدني تسعى إلى تعزيز الأمن الغذائي في البلدان والمجتمعات العربية ودعم تاسيسها .
٢٢. تعزيز أشكال التعاون والحوار الهادف مع المجتمع المدني في دول الجنوب ومع قطاعات المجتمع المدني الغربي التي تتشارك معنا بالأولويات وفق مبدأ الاحترام و التكافؤ.